التأمين كألية لإدارة المخاطر في الجزائر(2000-2013)

أ. بالي حمزة – جامعة الوادي
أ.د. أوسرير منور –جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الملخص:

تعتبر مواجهة الأخطار من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات، فإذا كان البقاء والاستمرار والربحية تمثل أهدافا رئيسية لأي مؤسسة اقتصادية، فتسيير ومعالجة الأخطار والتكيف مع البيئة تمثل الشروط الضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

كلنا يدرك أننا في عصر تحيطه الأخطار من كل مكان، ولاسيما أننا نتعامل مع تكنولوجيا معقدة، ولا ندري في أي لحظة تنقض علينا الأخطار التي قد لا نقوى على مواجهتها، لذا فإن استدراك الأخطار والتحكم بها هو طريق الأمان المنشود، يعتبر التأمين في هذا المجال من أفضل الوسائل لإدارة الأخطار، بحيث يتأتى من خلال هذا النظام نقل عبء الخطر من الوحدة الإنتاجية إلى شركة التأمين والتي بدورها تتحمل تغطية الخسائر لكافة العناصر المؤمن عليها لقاء قسط التأمين الذي يدفعه صاحب القرار لقاء الأمان.

الكلمات الإفتتاحية إدارة الخطر, التأمين، شركات التأمين.

Abstract :

The fact of facing risks is considered as one of the important challenges for the institutions. For any economic firm the management and the treatment of the risks, as well as, the adaptation within the environment are the necessary conditions to acheive the main targets which are: firm survival, Firm continuity, firm profitability.

Nowadays, despite of the surrounding risks' awareness and the dealing with complex technology we don't know the moment of danger which we have not the ability to face it, so the risks' identification and control is the desirable safety way.

Insurances in this regards is the most efficient way for risks' management. Such process will transfer the risks' burden from the production unit to the insurances companies which in turn cover all the losses of the all assured elements against to the insurance premium " paid by the decision-maker against insurance".

Indicated words : risk management , the assurance, insurances companies .

مقدمة:

تعتبر مواجهة الأخطار من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات، تتعدد أساليب وسياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، فيصعب وضع سياسة مثلى لتسيير الخطر بعينها، يمكن تطبيقها في جميع الحالات دون استثناء، فهناك من عوامل البيئة المحيطة بالخطر ومتخذ القرار والقائم على تسيير الخطر ما يستدعي تعدد الأساليب التي تستعمل في تسييره مهما تشابهت أوصافه أو ظروفه .

لكن، أيا كانت أهمية إدارة الأخطار، فإن هذا الفن لا يمكن بذاته أن يقدم معالجة أو مواجهة كافية للأخطار، لذلك تظل التغطية التأمينية للأخطار كل أهميتها وضرورتها. يعتبر التأمين في هذا المجال من أهم وسائل مواجهة الأخطار لما له من مزايا عديدة، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من أخطار كثيرة، هذا من ناحية، كما أنه يؤدي إلى ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها، حيث يعتبر ذلك ضروري وهام لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

فقد تحملت التأمينات العالمية سنة 2004 نتائج الكوارث الطبيعية والتقنية التي مست كل مناطق العالم منها الجزائر عبر كارثة سكيكدة، تدخل المؤمنون بدفع 49 مليار دولار تسببت فيها حوالي 332 كارثة، إذن 40% من الأضرار الناتجة تكفل بها سوق التأمينات ويعتبر هذا المستوى رقما قياسيا مقارنة بالمعدل الملاحظ سنة 1987 والمقدر بـ 23 مليار دولار.

تبعا لما سبق تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي: **إلى أي مدى يمكن أن يساهم التأمين في تغطية الأخطار والوقاية منها ؟**

المحور الأول: إدارة الأخطار

تتعدد أساليب وسياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، فيصعب وضع سياسة مثلى لتسيير الخطر بعينها، يمكن تطبيقها في جميع الحالات دون استثناء، فهناك من عوامل البيئة المحيطة بالخطر ومتخذ القرار والقائم على تسيير الخطر ما يستدعي تعدد الأساليب التي تستعمل في تسييره.

أولا: مفهوم إدارة الأخطار

إن الكتاب الذين تعرضوا لموضوع "إدارة الأخطار" هم أصلا كتاب التأمين، وما تعرضوا لموضوع إدارة الأخطار إلا كمدخل للتأمين، ويمكن إلقاء الضوء على بعض تعاريف إدارة الأخطار من وجهة نظر هؤلاء الكتاب.

– إدارة الخطر هي عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية، والتقليل من حجم خسائره المحتملة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكلفة مادية ممكنة.

ويرى أحد الكتاب العالميين في علم الخطر والتأمين "هاينز"، أن الوظيفة الرئيسية لإدارة الخطر هي: اكتشاف الخطر وتقويمه والتأمين عليه[116].

ويرى بعض الباحثين في علم الأخطار أن[117]:

إدارة الأخطار هي مجموعة من الوظائف التي تعالج الأخطار القابلة للتأمين عليها، ونستخدم أفضل الطرق لمعالجتها.

بعد استعراضنا لمجموعة التعاريف المتعلقة بإدارة الأخطار نستخلص التعريف الأمثل:

" إن إدارة الأخطار تنظيم يهدف إلى مجابهة الخطر بأحسن الوسائل واقل التكاليف عن طريق اكتشافه وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته واختيار أنسبها تحقيقا للهدف المطلوب".

ثانيا: طرق إدارة الأخطار

تقوم إدارة الأخطار أساسا على استقصاء مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع، وتحليل مختلف الأساليب الممكنة لمواجهتها وتخفيض آثارها، بحثا عن الأسلوب الأكثر ملائمة والأكثر وفرا.

1. أسلوب الوقاية أو المنع: تهدف هذه الوسيلة إلى تخفيض درجة احتمال تحقق الخطر، وتخفيض مداه إذا ما تحقق. وهي وسيلة قد تكون مكلفة في بعض الأحيان حيث تقتضي إنفاق مبالغ ليست بالبسيطة بالنظر إلى درجة التقدم التكنولوجي التي بلغها المشروع، لكنها تبدو في النهاية عملية مربحة، فمردودها السريع هو توفير جانب من المبالغ التي كانت ستدفع لشركات التأمين نظير تغطيتها للخطر لو نقل إليها بحالته، أي دون معالجته بهذا الأسلوب، إذ تجري عادة شركات التأمين تخفيض نسبة القسط بنسبة ما تتخذه المشروعات الصناعية من وسائل الوقاية من الخطر الذي تتعرض له. إما على المدى الطويل فإنها تؤدي فضلا عن ذلك إلى تحسين صفة الخطر نفسها، ومن ثم تحسين الدلالات التي تعطيها الإحصائيات عنه، حيث يظهر فيها، مع شيوع استعمال هذا الأسلوب، في صورة أفضل، من حيث درجة تواتره وحجم الكارثة الناجمة عن تحققه، بما يشجع شركات التأمين على وضع تعريفة جديدة لتغطيته اقل سعرا[118] .

2. الاحتفاظ بالخطر أو التأمين الذاتي: قد يتم تسيير الخطر عن طريق الاحتفاظ به سواء في كليته أو في جزء منه على عاتق المشروع . وهذه الوسيلة تعتبر من صميم أساليب إدارة الأخطار، مادام أنها تترجم موقفا محسوبا، ففي حدود ما أن خطرا ما يكون قابلا للتحديد والقياس، يمكن أن يكون احتفاظ المشروع به على عاتقه أمرا مقصودا *.

3. تجنب عبء الخطر عن طريق التأمين: يسمح التأمين بتحويل الخسائر المحتملة إلى تكاليف ثابتة تدرج ضمن نتيجة النشاط الاستغلالي للمؤسسة، فاتخاذ القرار لضمان خسائر أي منشأة مثلا يتأتى عنه نقل عبء الخطر من الوحدة الإنتاجية إلى شركة التأمين التي تتحمل تغطية الخسائر لكافة العناصر المؤمن عليها لقاء قسط التأمين الذي يدفعه صاحب القرار لقاء الأمان.

المحور الثاني: شركات التأمين ونشاطها التقني

أولا: الشركات المقدمة لخدمات التأمين

تغطي التأمينات الجزائرية ثلاث أنواع من نشاطات التأمين وهي[119]:

– التأمين المباشر الممارس من قبل الثلاثة عشر شركة تأمين:

* أربعة شركات عمومية لتأمين الأضرار: SAA– CAAR– CAAT– CASH

* ست شركات خاصة لتأمين الأضرار: ترست الجزائر Trust Algéria – CIAR– 2A– GAM – السلامة للتأمين Salama Assurances (البركة والأمان سابقا) – أليونس للتأمين Alliance Assurances.

* شركة مختلطة لتأمين الأضرار

* 02 تعاضديات (CNMA– MAATEC)

* 02 شركات عمومية لتأمين الأشخاص: CAARAMA, (TALA) Taamine Life Algérie Assurances

* 02 شركات خاصة لتأمين الأشخاص: Cardif El Djazair et MACIR VIE

* 02 شركات مختلطة لتأمين الأشخاص: Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé (SAPS) et AXA Algérie Assurance Vie

– إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)

– التأمينات المتخصصة المستغلة من قبل[120]:

* CAGEX لتأمين قرض التصدير.

* AGCI لتأمين قرض الاستثمار.

* SGCI لتأمين القرض العقاري.

ثانيا: النشاط التقني لشركات التأمين

1. الإنتاج:

* **الإنتاج حسب شركات التأمين:** من خلال الجدولين أدناه سوف نحاول توضيح تطور إنتاج الشركات المكونة لقطاع التأمينات من سنة 2000 إلى سنة 2012، عمومية كانت أو خاصة.

الجدول رقم 01: إنتاج التأمين حسب الشركات من سنة 2000 إلى سنة 2005 **الوحدة:** مليون دج

المستوك / الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%
SAA	6.819	35	6.772	31	7.322	25	8.537	27	11.188	31	12.532	30
CAAR	4.297	22	4.564	21	7.099	24	5.197	17	3.957	11	6.255	15
CAAT	4.050	21	4.079	19	5.328	18	6.824	22	8.914	25	7.392	18
TRUST ALG	822	4	939	4	2.177	8	2.317	8	1.958	5	1.499	4
CIAR	381	2	583	3	815	3	1.217	4	1.682	5	2.246	5
2 A	345	2	668	3	1.011	3	1.091	3	1.424	4	1.851	4
MAATEC	16	0	17	0	17	0	22	0	24	0	27	0
CNMA	2.272	12	2.847	13	2.681	9	2.521	8	2.825	8	2.991	7
CASH	494	3	1.222	6	1.946	7	1.978	6	1.775	5	4.300	10
ALBARAKA	5	0	92	0	208	1	384	1	498	1	653	2
AL RAYAN	-		-	-	169	1	421	1	353	1	361	1
GAM	-	-	-	-	212	1	748	2	1.160	3	1.511	4
المجموع	19.501	%100	21.783	%100	28.985	%100	31.311	%100	35.758	%100	41.618	%100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

نلاحظ من خلال الجدول أن نشاط التامين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 19.5 مليار دج سنة 2000 إلى 41.6 مليار دج في سنة 2005 محققا بذلك زيادة في الأقساط تقدر بـ 22.1 مليار دج وكان لشركتي SAA و CAAT مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، إذ حققت كل شركة نسبة نمو بلغت 17% و 18% على التوالي لسنة 2003 مقارنة بسنة 2002، أما في سنة 2004 فقد حققت SAA زيادة تقدر بـ 2.6 مليار دج و شركة CAAT 2 مليار دج و هذا مقارنة بـ 2003 وبهذا انتقلت حصة هاتين الشركتين في السوق من 49% سنة 2003 إلى 56% في 2004, و في سنة 2005 فقد حققت شركتي SAA و CAAT تقريبا نصف رقم أعمال السوق (48%), أما الانخفاضات فقد مست الشركات التي نشاطها موجه نحو تغطية المخاطر الصناعية، ويتعلق الأمر بـ CAAR (- 1.9 مليار دج) سنة 2003 مقارنة بـ 2002، أما في 2004 فتقدر بـ (-1,2 مليار دج) مقارنة بـ 2003. كذلك نرى الانخفاض مجسد في Trust Algérie حيث قدر بـ 413 م دج.

الجدول رقم 02: إنتاج التأمين حسب الشركات من سنة 2006 إلى سنة 2012

الوحدة: مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
BAA	13 422	% 29	14 719	% 27	16 408	14 719	% 27	16 408	20072	% 25	21 147	% 24	23 163	% 24
CAAR	7 573	% 16	8 157	% 15	11 068	8 157	% 15	11 068	12802	% 16	13 740	% 16	14097	% 14
CAAT	8 068	% 17	10 588	% 20	12 688	10 588	% 20	12 688	14083	% 17	14 637	% 17	15 502	% 16
TRUST ALG	1 009	% 2	1 433	% 3	1 340	1 433	% 3	1 340	1859	% 2	1868	% 2	2314	% 2
CIAR	2 830	% 6	3 345	% 6	4 628	3 345	% 6	4 628	5981	% 7	6113	% 7	6680	% 6
2 A	1 852	% 4	2 118	% 4	2 121	2 118	% 4	2 121	3039	% 4	3203	% 4	3595	% 4
MAATEC	29	% 0	32	% 0	36	32	% 0	36	60	% 0	81	% 0	157	% 0
CNMA	2 823	% 6	3 141	% 6	3 959	3 141	% 6	3 959	6748	% 8	6732	% 8	8085	% 9
CABH	6 174	% 13	6 563	% 12	10 172	6 563	% 12	10 172	7481	% 9	7900	% 9	8376	% 9
BALAMA	1 055	% 2	1 422	% 3	1 916	1 676	% 3	2 490	2540	% 3	2797	% 3	3277	% 4
ALLIANCE	302	% 1	932	% 2	1 676	1 645	% 2	2 852	3423	% 4	3903	% 5	3715	% 4
GAM	1 337	% 3	1 322	% 2	1 645	277	% 2	2 108	2911	% 3	2849	% 3	3373	% 4
CARDIF	-	-	17	% 0	277	-	% 1	536	715	% 1	901	% 1	1073	% 1
AXA domma	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	02	-	382	-
BAPB	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	241	-	1070	% 1
TALA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	561	% 1	1169	% 1
CARAMA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1799	% 1
AXA vie	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	251	-
MACIR vie	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	977	% 1
MUTUALIBTE	-	-	-	-	-	-	77 339	-	-	-	-	-	578	-
المجموع	46 474	% 100	53 789	% 100	67 884	% 100	77 339	% 100	81 713	% 100	86 675	%100	99 630	100 %

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2012 .

نلاحظ أن نشاط شركات التأمين في تطور و نمو، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 46.4 مليار دج سنة 2006 إلى 99.6 مليار دج في سنة 2012 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 53.2 مليار دج, وكان لشركات التأمين العمومية (CAAR ,CAAT ,SAA) مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، وهي تهيمن على أكثر من 50%, كذلك تميزت سنة 2012، بزيادة حجم الإنتاج إذ بلغ 99.6 مليار دج، وهو ما أدى بتطور النشاط بـ 15% مقابل 6% بين عامي 2011/2010. زاد إنتاج السوق من 86.6 مليار دج في 2011 إلى 99.6 مليار دج في عام 2012، بزيادة قدرها 12.9 مليار دينار جزائري, أما في سنة 2011 إذا ما قورنت بسنة 2010 فنرى أن هناك زيادة في سوق التأمين قدرت بـ 6% من حجم النشاط, وهو ما يترجم زيادة رقم الأعمال من 81.7 مليار دج في عام 2010 مليار إلى 86.6 مليار دج سنة 2011, أي بحجم أقساط إضافية

قدرت بـ 4.9 مليار دج, على المستوى التنظيمي، خضع هيكل السوق لتغير كبير نسبيا، إذ أن عدد شركات التأمين العاملة في السوق ارتفع من 16 شركة في عام 2010 إلى 23 شركة تأمين في عام 2012, ومنذ سنة 2011 تم التمييز بين شركات التأمين الأشخاص وشركات التأمين الأضرار, ومع ذلك، لم يكن يشعر بهذا التغيير بشكل كبير من حيث النشاط, إذ ساهمت الشركات الجديدة التي اعتمدت بزيادة قدرت بحوالي 5.5 مليار دج.

* **إنتاج السوق حسب الفروع:** من خلال الجدولين أدناه سوف نحاول توضيح تطور إنتاج التأمين حسب الفروع.

جدول رقم 03: إنتاج السوق حسب الفروع من سنة 2000 إلى سنة 2005

الوحدة: مليون دج.

مستوى الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين السيارات	8.140	42	8.849	41	10.250	35	12.320	39	15.179	42	18.535	45
أخطار صناعية	5.717	29	6.254	29	10.617	37	11.005	35	11.807	33	12.731	31
النقل	2.955	15	3.440	16	3.952	14	3.779	12	3.943	11	4.327	10
أخطار بسيطة	942	5	926	4	1.595	5	2.072	7	2.167	6	2.755	7
أخطار فوجيه	599	3	1.228	6	1.143	4	727	2	583	2	589	1
تأمين الأشخاص	1.099	6	1.003	5	1.153	4	1.167	4	1.736	5	2.523	6
تأمين القرض	49	0	83	0	275	1	138	0	83	0	160	0
تأمين الحقائب	-	-	-	-	-	-	91	0	19	0	-	-
تأمين المساعدة أثناء السفر	-	-	-	-	-	-	12	0	241	1	-	-
المجموع	19.501	%100	21.501	%100	28.985	%100	31.311	%100	35.758	%100	41.620	%100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005.

من خلال الجدول نلاحظ أن سوق التأمينات تحت سيطرة فرعين كبيرين هم فرع السيارات وفرع تأمين الأخطار الصناعية، ففي سنة 2000 نرى أن حصة كل منهما على التوالي هي 42% و29% وهذا يتطابق مع بقية السنوات إذ نرى أن كل سنة هناك هيمنة واضحة لهذين الفرعين.

وعلى غرار السنوات السابقة فقد ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات, فهو يمثل 45% من إنتاج السوق في 2005 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ 10.3 مليار دج (من سنة 2000 إلى 2005) وترجع هذه الزيادة إلى: – تطور حظيرة السيارات في الجزائر.

– تطور في مجال عقد تأمين السيارات، الضمان المغطي لكل الأخطار (Garantie tous risques)

– وجوب اكتتاب هذا الضمان (Tous risques) في مجال قروض شراء السيارات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية (البنوك).

رغم حصتها الضعيفة (5%) عرفت التأمينات على الأشخاص زيادة تقدر بـ 49% حيث مرت من 1.1 مليار دج إلى 1.8 مليار دج، ونتجت هذه الزيادة بالخصوص عن تسويق منتوج التـأمين " المساعدة أثناء السفر" الذي أصبح منذ جوان 2004 إجباري لكل طلب تأشيرة, إضافة لذلك فقد عرفت سنة 2005 تحسن طفيف بالمقارنة مع سنة 2004 فقد حقق نمو ايجابي يقدر بـ 787 مليون دج، وبهذا التحسن ربحت حصة تأمين الأشخاص نقطة واحدة بالمقارنة مع سنة 2004

جدول رقم 04: إنتاج السوق حسب الفروع من سنة 2006 إلى سنة 2012

الوحدة: مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين السيارات	21 064	% 45	24 525	% 46	29 530	% 44	35 433	% 46	40 329	% 50	43 958	% 51	53 118	% 53
تأمين الممتلكات	17 357	% 37	19 455	% 36	25 946	% 38	28 868	% 37	26 708	% 33	29 215	%34	32 559	% 33
النقل	4 317	% 9	5 158	% 9	5 752	% 8	6 109	% 9	6054	% 7	5679	% 6	5262	% 5
أعطاب قوجيه	574	% 2	517	% 1	716	% 1	762	% 1	1051	% 1	1047	% 1	1398	% 1
تأمين الأشخاص	2931	% 6	3 542	% 7	5 394	% 8	5 789	% 7	7533	% 9	6761	% 8	7290	% 7
تأمين القرض	231	% 1	592	% 1	546	% 1	378	% 0	47	% 0	14	% 0	3	% 0
المجموع	46 474	%100	53 789	%100	67 884	% 100	77 339	%100	81 713	%100	86 675	% 100	99 630	% 100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2012 .

نرى جليا سيطرة وهيمنة واضحة على مدى السنوات على سوق التأمينات لفرعين كبيرين هما فرع السيارات وفرع تأمين الممتلكات، فمنذ سنة 2006 وما سبقها وهما يستحوذان على ما يفوق الـ 80% من مجموع الأقساط, حيث بلغت حصة كل منهما في سنة 2012 على التوالي 53% و33%.

وعلى غرار جميع السنوات فقد ظل سوق التأمين مموّل من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات, فهو يمثل 53% من إنتاج السوق في 2012 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ 32 مليار دج منذ سنة 2006,

وعلى غرار السنوات المتتالية فقد ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع التأمين على السيارات حتى سنة 2013 فهو يمثل حوالي57.87% و ترجع هاته الزيادة لتطور حظيرة السيارات في

الجزائر و التطور في مجال التغطية التأمينية للسيارات والمتمثل في: ضمان كل الأخطار Garantie Tous Risques، بينما التأمين على الأشخاص رغم حصته الضعيفة والمقدرة بحوالي 7% في سنة 2012 لكنه عرف تحسناً ملحوظاً بسبب عدة إصلاحات منها عملية الفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمين على الأشخاص حيث تم تكوين شركات متخصصة بهذا النوع من المنتجات. وتم تحويل عملية الإكتتاب لهاته الشركات التي تم تكوينها حديثا, من بين هاته الشركات نجد: شركة التأمين على الحياة الجزائرية (TAAMINE LIFE ALGERIE SPA وهي مختصر كلمة TALA) وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)، وشركة كرامة (CAARAMA_SPA) وهي فرع من شركة (CAAR)، وشركة التأمين للتوفير والصحة (Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé) وهي مختصر كلمة (SAPS) وهي فرع مستقل لشركة الوطنية للتأمين (SAA) حيث تم إنشائها بالشراكة بينها وبين الشركة الفرنسية.

الشكل رقم 01: تطور إنتاج التأمين خلال الفترة (2013/2000) **الوحدة:** مليون دج

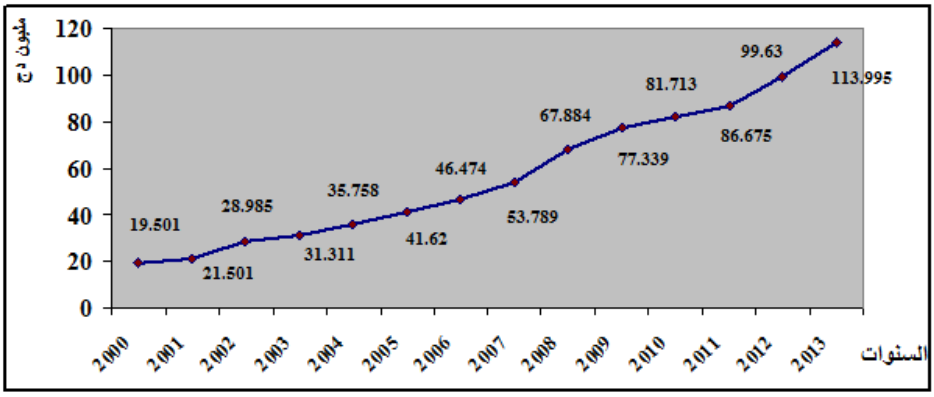

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدولين السابقين.

2. التعويضات:

* **التعويضات حسب الشركات:** سنحاول من خلال الجدول التالي توضيح التعويضات حسب شركات التأمين.

جدول رقم 05: التعويضات حسب الشركات من سنة 2000 إلى سنة 2005

الوحدة: مليون دج

السنوات / الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%
BAA	4.557	36	5.074	36	5.402	36	5.779	34	6.475	38	7.268	14
CAAR	3.189	25	4.098	29	2.824	19	3.739	22	2.073	12	1.998	4
CAAT	2.398	19	2.156	15	3.582	24	3.617	21	3.082	18	36.799	70
TRUST	244	2	305	2	467	3	314	2	866	5	438	1
CIAR	116	1	295	2	428	3	604	3	833	5	1.147	2
2 A	37	0	191	1	449	3	687	4	643	4	806	2
MAATEC	21	0	21	0	23	0	21	0	23	0	27	0
CNMA	1.476	12	1.420	10	1.373	9	1.515	9	1.727	10	1.823	3
CASH	522	4	424	3	154	1	213	1	145	1	785	1
ALBARAKA	-	-	38	0	52	0	131	1	221	1	340	1
AL RAYAN	-	-	-	-	24	0	259	2	457	3	292	1
GAM	-	-	-	-	26	0	267	2	605	4	638	1
المجموع	12.560	%100	14.022	%100	14.804	%100	17.146	%100	17.150	%100	52.361	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

من خلال الجدول نلاحظ أن التعويضات في حدود متقاربة وهذا من خلال السنوات الثلاثة الأولى, أما في سنة 2003 بصفة خاصة فعرفت خسائر كبرى على اثر سقوط طائرة بوينغ للخطوط الجوية الجزائرية و زلزال 21 ماي 2003, إذ ارتفعت التعويضات خلال هذه السنة بـ 2.3 مليار دج.

أما في سنة 2004 فإننا نلاحظ أن التعويضات في نفس المستوى المحقق في 2003 حيث بلغت 17 مليار دج، ونتيجة لسيطرة الشركات العمومية الكبرى CAAR, SAA, CAAT, لذا فهي تستحوذ على الحصة الكبرى من المصاريف المخصصة لتعويض الحوادث (69%).

وفي الأخير فان سنة 2005 تميزت بالتسوية الكلية لكارثة سكيكدة (انفجارGLIK) التي حدثت في جانفي 2004, حجم الحادث (32 مليار دج) وهذا المستوى يمر من 17 مليار دج سنة 2004 إلى 52 مليار دج سنة 2005, وهذا الارتفاع قد مس على وجه الخصوص شركة CAAT كمؤمن لهذا الخطر و شركة CASH التي ساهمت أيضا في تغطيته.

جدول رقم 06: التعويضات حسب الشركات من سنة 2006 إلى سنة 2012 **الوحدة:**

مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
SAA	7 986	% 33	8 579	% 34	8 760	% 25	10 572	% 29	10 128	% 28	11 473	% 27	14 155	% 28
CAAR	3 341	% 14	4 167	% 16	5 038	% 14	6 610	% 18	5 884	% 16	8188	% 19	7720	% 15
CAAT	4 277	% 18	5 615	% 22	6 262	% 18	6 586	% 18	6 523	% 18	7121	% 16	7792	% 16
TRUST	603	% 3	560	% 2	849	% 2	676	% 2	472	% 1	546	% 1	701	% 1
CIAR	1 757	% 7	1 710	% 7	2 578	% 7	3 384	% 9	3 627	% 10	3935	% 9	4196	% 8
2 A	1 062	% 4	787	% 3	5 300	% 15	1 065	% 3	909	% 3	1454	% 3	999	% 2
MAATEC	25	% 0	13	% 0	30	% 0	28	% 0	29	% 0	52	% 0	94	% 0
CNMA	2 381	% 10	1 753	% 7	1 952	% 6	2 467	% 7	2 464	% 7	2 858	% 7	3926	% 8
CABH	1 066	% 4	875	% 3	1 596	% 5	1 451	% 4	1 641	% 5	2343	% 5	5087	% 10
SALAMA	517	% 3	660	% 3	1 038	% 3	1 295	% 4	1318	% 4	1539	% 4	1808	% 4
ALLIANCE	31	% 0	159	% 1	434	% 1	817	% 2	1 642	% 5	1 766	% 4	1 815	% 4
GAM	948	% 4	590	% 2	916	% 3	1 049	% 3	980	% 3	1602	% 4	1523	% 3
CARDIF	-	-	2	% 0	19	% 0	57	% 0	62	% 0	40	% 0	114	% 0
AXA domma	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	15	% 0
SAPS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	32	% 0	104	% 0
TALA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	227	% 0	330	% 0
CARAMA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	232	-
AXA vie	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	21	-
MACIR vie	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	59	-
MUTUALISTE	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	16	-
المجموع	23 994	100	25 470	100	34 772	100	36 056	100	35 678	100	43 176	100	50 707	100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2012.

خلافا لسنة 2005, فقد تميزت سنة 2006 بعودة قيم التعويضات إلى مستواها الطبيعي حيث قدرت بحوالي 24 مليار دج, وبقيت في ارتفاع تدريجي مع السنوات 2007, 2008 و2009 حيث بلغت 25.4 مليار دج, 34.7 مليار دج, 36 مليار دج على التوالي. وبقيت الشركات العمومية مهيمنة على حصص التعويضات طيلة هذه السنوات بنسب تفوق 60% من إجمالي التعويضات.

التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين في سنة 2010، لصالح المؤمن لهم بلغت مبلغ قدره 35.6 مليار دينار جزائري، بانخفاض 1% مقارنة بسنة 2009, ومس هذا الانخفاض معظم الشركات العامة كما مس بعض الشركات الخاصة. وقد ساهمت الشركات العامة (SAA–CAAR–CAAT–CASH) بحجم تعويضات قدرت بـ 24.2 مليار دج، أي بنسبة 68% من مجموع التعويضات في السوق, ويعكس هذا المبلغ هيكل السوق ومكانة المؤسسات العمومية.

في سنة 2011 ارتفع حجم تعويضات شركات التأمين من 35.6 مليار دج إلى 43.1 مليار دج وهذا مقارنة بسنة 2010 محققا بذلك زيادة نسبية مقدرة بـ 21% من حجم التعويضات أي ما قيمته 7.5

مليار دج, بينما قدرت نسبة الارتفاع لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بـ 17% أي أن حجم التعويضات انتقل من 43 مليار دج في سنة 2011 إلى 51 مليار دج في سنة 2012.

* **التعويضات حسب الفروع:** وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 07: التعويضات حسب الفروع من سنة 2000 إلى سنة 2005 **الوحدة:**

مليون دج

السنوات / الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%
السيارات	7.245	58	8.157	58	8.997	61	9.654	56	11.591	68	13.200	25
الأخطار الصناعية	2.882	23	3.520	25	2.255	15	3.535	21	2.506	15	36.021	69
النقل	1.025	8	1.041	7	1.746	12	1.888	11	1.206	7	1.661	3
الأخطار البسيطة	357	3	241	2	688	5	627	4	283	2	354	1
الأخطار الزراعية	474	4	304	2	314	2	427	2	401	2	295	1
تعويضات الأشخاص	563	4	696	5	712	5	773	5	832	5	817	2
تعويضات القروض	14	0	63	0	92	1	13	0	13	0	11	0
تأمين الكفالة	-	-	-	-	-	-	48	0	318	2	2	0
تأمين المساعدة أثناء السفر	-	-	-	-	-	-	181	1	0	0	-	-
المجموع	12.560	%100	14.022	%100	14.804	%100	17.146	%100	17.150	%100	52.361	%100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

إن تضاعف عدد حوادث مرور السيارات و الخسائر الجسدية الناجمة عنها يجعل من التعويضات المتعلقة بفرع السيارات مرتفعة فهي تمثل 7.2 مليار دج أي بنسبة 58% من مبلغ الخسائر التي تمت تسويتها من قبل السوق سنة 2000 و 9.6 مليار دج سنة 2003 .

أما فيما يخص سنة 2004 فقد سجلت زيادة تقدر بـ 2 مليار دج أي انتقل من 9.6 مليار دج سنة 2003 إلى 11.5 مليار دج .

وفي الأخير و بخلاف السنوات السابقة أين كان فرع السيارات هو المهيمن, فقد خصت التعويضات خلال سنة 2005 على وجه الخصوص بالأخطار الصناعية بسبب التسوية الكلية للحادث الناتج عن حريق الوحدة 40 لمركب الغاز المميع بسكيكدة .

من خلال التعويضات المسددة في إطار تغطية الأخطار والمبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا جليا مبدأ الاحتمالية في وقوع الأخطار وهذا واضح من خلال التفاوت الواضح في مبالغ التعويضات من سنة لأخرى، فنرى مثلا في سنة 2003 مبالغ تعويضات السيارات قدرت بـ 9.654 مليون دج بينما في سنة

2004 ارتفع هذا المبلغ إلى 11.591 مليون دج، كذلك بالنسبة للأخطار الصناعية فنجد مبالغ التعويض في سنة 2003 تقدر بـ 3.535 مليون دج، بينما في سنة 2004 انخفض هذا المبلغ إلى 2.506 مليون دج . كذلك من خلال الجدول يتبين لنا أن المبالغ المسددة في إطار تغطية الأخطار، أنها مبالغ جد معتبرة، إذ قدرت سنة 2005 بـ 52.361 مليون دج وهو ما يؤكد المساهمة الفعالة للتأمين في تقليل الخسائر وإرجاع الوضع على ما كان عليه قبل وقوع الخطر.

جدول رقم 08: التعويضات حسب الفروع من سنة 2006 إلى سنة 2012 **الوحدة:**

مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تأمين السيارات	15 753	% 66	18 038	% 71	21 160	% 61	26 478	% 73	26 560	% 74	30483	% 71	36417	% 72
تأمين الممتلكات	4 313	% 18	3 885	% 15	9 775	% 28	5 803	% 16	4353	% 12	7464	% 17	9880	% 19
النقل	2 145	% 9	2 356	% 9	2 384	% 7	1 585	% 5	2436	% 7	2010	% 5	1730	% 3
الأخطار الفلاحية	975	% 4	237	% 1	248	% 1	172	% 0	412	% 1	481	% 1	533	% 1
تأمين الأشخاص	808	% 3	954	% 4	1 205	% 3	1 694	% 5	1596	% 4	2502	% 6	2000	% 4
تأمين القروض	-	-	-	-	-	-	324	% 1	321	% 1	236	% 1	144	% 0
المجموع	23 994	100	25 470	100	34 772	100	36 056	100	35 678	100	43 176	100	50 707	100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2012 .

إن تضاعف عدد حوادث مرور السيارات والخسائر الجسدية الناجمة عنها يجعل من التعويضات المتعلقة بفرع السيارات مرتفعة وتحتل الصدارة دائما, فقد بلغت 11.5 مليار دج أي بنسبة 68% من مبلغ الخسائر التي تمت تسويتها من قبل السوق سنة 2004 و15.7 مليار دج سنة 2006.

أما في سنة 2008 فقد سجلت التعويضات زيادة تقدر بـ 3 مليار دج, أي انتقلت من 18 مليار دج سنة 2007 إلى 21.1 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 26.4 مليار دج؛ بنسبة نمو بلغت 4% عن 2008.

أما سنة 2010 فقد شهدت زيادة طفيفة في التعويض ذو الصلة بفرع السيارات إذ انتقل مقدار التعويض من 26.5 مليار دج إلى 26.6 مليار دج سنة 2010, قدرت هذه الزيادة بنحو 82 مليون دينار جزائري, أما تعويضات الأضرار أو الممتلكات فقد شهدت تراجع أو انخفاض قدر بـ 1.4 مليار دج, في حين شهدا فرعي النقل والمخاطر الزراعية زيادة جد معتبرة في التعويضات قدرت بزيادة نسبية على التوالي بـ 54% و 140%.

خلال سنة 2011 الملفت فيها بقاء تعويضات فرع السيارات في الصدارة بحجم تعويضات قدرت بـ 71% من مجموع التعويضات المسجلة, شهد فرع السيارات خلال الأربعة سنوات الماضية اتجاها تصاعديا في حجم التعويضات وهو ما أدى بانتقال حجم التعويضات من 21 مليار دج سنة 2008 إلى 30 مليار دج سنة 2011, يعكس هذا المنحى التصاعدي زيادة حوادث المرور وزيادة المطالبات بالتعويض. في حين شهد فرع النقل انخفاض في التعويضات قدر بـ 426 مليون دج وهذا مقارنة مع سنة 2010.

زيادة مبلغ التعويض المستحق لهذا الفرع منذ سنة 2007 إلى سنة 2012 قدرت بـ 18 مليار دج, والشيء المميز لهته الفترة هو الزيادة الكبيرة في حجم التعويض إذ بلغت نسبتها مقارنة بسنة 2007 ما يقارب 183% , تطور هذا الاتجاه التصاعدي هو نتيجة لكثير من العوامل والأهم الحوادث المرورية كما سبق وان ذكرنا ذلك، على الرغم من حملات التوعية من قبل مختلف الجمعيات والمنظمات.

أما بالنسبة لتأمين الأضرار على الممتلكات، من حيث الخسائر سجلت في سنة 2012 زيادة قدرها 32% مقارنة مع سنة 2011. هذه الزيادة مست بالخصوص وبدرجة كبيرة شركة CASH إذ قدرت زيادة التعويضات بـ 117% في سنة 2012, إذ انتقلت قيم التعويضات من 2.3 مليار دج في سنة 2011 إلى 5 مليار دج في سنة 2012, ويرجع هذا الارتفاع إلى الحد الكبير من التسويات عدة كوارث كبرى وقعت في سنة 2011 تمثلت فروع المخاطر هذه مخاطر التركيب ومخاطر الحرائق الصناعية والشحن البحري.

بينما قدرت تعويضات المخاطر الزراعية بـ 533 مليون دج مسجلة بذلك اختلافا ايجابيا بنسبة 11% إذا ما قورنت بسنة 2011 المقدرة تعويضاتها بـ 481 مليون دج.

الخلاصة :

من خلال هذا الدراسة حاولنا دراسة السياق التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر منذ قانون 1930 أين كان مسيطر عليه من طرف شركات فرنسية (270 شركة)، إلى القانون رقم 06-04 المؤرخ في20 فيفري 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات.

إضافة لذلك قمنا بحصر جميع مؤسسات التأمين المزاولة للنشاط التأميني في الجزائر وحاولنا تحليل نشاطها التقني إذ تبين أن نشاط التامين في الجزائر في تحسن مستمر، وترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 19.5 مليار دج سنة 2000 إلى 113.9 مليار دج في سنة 2013 محققا بذلك زيادة في الأقساط تقدر بـ 94.4 مليار دج كذلك تميز نشاط التأمين خلال سنوات الدراسة (ست سنوات) بسيطرة واضحة لفرعي السيارات والأخطار الصناعية، كذلك مبالغ التعويضات المعتبرة لهذين الفرعين ففي سنة 2005 قدرت تعويضات الأخطار الصناعية بـ 36021

مليون دج وهو مبلغ جد معتبر، ويتبين من خلال هذا المبلغ الأهمية البالغة التي يلعبها التأمين في تغطية الأخطار, كذلك نرى جليا تطور حجم التعويضات إذ انتقلت من 12.5 مليار دج سنة 2000 إلى 54 مليار دج سنة 2013 محققة بذلك زيادة تقدر بـ 41.5 مليار دج, وهو ما يبرز الدور الفعال الذي يلعبه التأمين في تغطية الخطر, وهذا من خلال المبالغ المسددة في إطار التعويض, ان التأمين الذي يكفل ضمان المشروعات الاقتصادية وتحمل آثار الأخطار المحققة، يمنح تلك المشروعات الاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة وإيجابا على سلامة اقتصاد الدولة.

قائمة الهوامش

[116]– محمد كامل درويش، **إدارة الأخطار وإستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية "الجات"**، ط 1 ، دار الخلود، بيروت، 1996، ص 46 .

[117]– المرجع السابق، ص 47.

[118]– محمد شكري سرور، **التأمين ضد الأخطار التكنولوجية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 49.

*– إما عن رغبة إذا بدا الحل هذا أكثر ملائمة من التأمين، أو عن اضطرار حينما لا يكون هناك من بديل غيره . وهو ما يحدث مثلا بالنسبة للأخطار التي لا تجد المشروعات تغطيات تأمينية لها, أو على الأقل لا تجدها إلا بصعوبة .

[119]- Ministère de finance, Direction générale du trésor , Direction des Assurances , **Activité des Assurances en Algérie Année 2011** , Alger , P05 .

[120]- Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: **Activité des Assurances en Algérie Année 2008**, Alger, P 05.